

ولا فان قوله لا فان علي دين اقرار بالمجهول وهو وان كان محجبا
 لكن لا يحكم له بالبيان وقد فات وجه الاستحسان انه سلطه
 علي مال بما اوصي وهو على هذا التسليط بمقدار الثلث بان
 يوصية له ابتداء فيصح تسليطه ايضا لا اقرار له بدين مجهول
 والمراد يحتاج الى ذلك بان يعرف اصل الحق لا يعرف قدره فيسعي
 في حقه رغبته بهذا الطريق فيجعل وصية في حق التسفيه وان كان
 دينه في حق المستحق وجعل التقدير فيها الي الموصي له فلهذا يصح
 في الثلث لا الزيادة فان اوصي بالثلث معه اي مع المقر له
 الاول بلا رجوع عنه **عن** اي الثلث **الهما** اي للمقر له والموصي له
والباقي وهو الثلثان **للورثة** لان ميراثهم معلوم وكذا
 الوصايا معلومة وهذا مجهول فلا يترحم المعلوم فيقدم عزل
 المعلوم **فيقال** اي بعد ما عزل يقال **لكن** من اصحاب الوصايا
 والورثة **صديق فيما شئتم وما بقي من الثلث فالاصحاب**
الوصايا لا يشاءونهم فيه صاحب الدين وفي الغزل فايده اخرا
 وهي ان احدا الزوجين قد يكون اعرف بمقدار هذا الحق وابصر به
 ولا خلاف

ولا خلاف

ولا جرم الدوالي ورجا يقتلفون في الخصال اذا ادعاه الخصم
 فاذا اعزناه قلنا علمنا ان في التركة ديننا شاعيا في كل التركة
 فامر اصحاب الوصايا والورثة ببنيانه **واذا بينوا شيئا يوافق**
اصحاب الثلث بثلث ما اقرهوا والباقي لهم ويؤخذ الورثة
بثلثي ما اقرهوا ليس هذا اقرار كل فريق في قدر حقه **يعلمون** **كل**
 اي كل فريق منهم **علي العالم** في **دعوى الزيادة** ان ادعي المقر له
 زيادة علي ذلك لانه يحلف علي ما جري بينه وبين غيره **وفي**
بالق لوارث واجنبي له بصفه **وخاب الوارث** يعني اذا
 اوصي لوارثه ولا جنبي فلا اجنبي فحق الوصية وتبطل وصيته
 الوارث لانه اوصي بما يملك لا بغيره وبما لا يملك فصح في الاول
 لا الثاني **وفي الحي والميت الكل للحي** لان الميت ليس باهل الوصية
 فلا يصح له من اهلها كون الكل للحي والوارث من اهلها ولهذا يصح
 باجازة الوارث لكنه احرم العارضي **وبالإلزام الوارث متجاوزة**
بكل رجل ان ضاع ثوب يدري هو الوارث تقول كل تري
حقه بطلت يعني اذا كان له اثواب جيد وروي ووسط